الأمم المتحدة

A/58/PV.93

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٩٣**
الخميس، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوليان هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (S/58/111)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما هو مبين في الوثيقة S/58/111 واستنادا إلى الإجراءات الموصوفة في الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وبعد التشاور مع المجموعة الإقليمية المعنية، واستنادا أيضا إلى مشاورة، بالاقتراع السري، مع الجمعية العامة، طلبت من اليابان أن تتقدم باسم مرشح.

وكما هو مبين أيضا في الوثيقة S/58/111 ، ونتيجة للمشاورات التي أجريت عملا بالفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات التي أجريت مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أتقدم إلى الجمعية بترشيح السيد تادانوري إينوماتا، من اليابان، لعضوية وحدة التفتيش المشتركة لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين ذلك المرشح؟

تقرر ذلك.

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بما أن الجمعية العامة قررت من فورها تعيين السفير تادانوري إنوماتا عضوا في وحدة التفتيش المشتركة لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقديري وفدي لذلك القرار. كما أود أن أعرب عن إيماني القوي بأن السفير إنوماتا، وهو شخص يحظى بمؤهلات رائعة لذلك التعيين، سيقدم إسهامات كبيرة في أعمال تلك الهيئة الهامة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-45042 (A)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ح) للبند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

الرياضة من أجل السلام والتنمية

(أ) **بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى (A/58/863)**

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/58/863، التي تتضمن نص النداء الرسمي الذي وجهته في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤ فيما يتصل بالهدنة الأولمبية.

سأقرأ الآن نص النداء الرسمي:

''اتخذت الجمعية العامة القرار ٦/٥٨ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الذي حثت فيه الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأولمبية خلال الدورة الثامنة والعشرين للألعاب الأولمبية التي ستعقد في أثينا من ١٣ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

''إن الهدنة التقليدية المقدسة لدى الإغريق والتي كانت معروفة لديهم باسم ''إيكيتشيريا'' مثّلت في العصور القديمة حجر الزاوية لإقامة الألعاب الأولمبية حيث وفرت الأمان وبيئة يعمها السلام للرياضيين المتبارين في الألعاب وللجمهور القادم لمشاهدتها على السواء. وقد أملى وحي الآلهة في دلفي عقدها كسبيل لوضع نهاية للحروب التي كانت تعصف في ذلك الوقت بمنطقة بلوبونيز. وهكذا وُضع أقدم اتفاق سلام في التاريخ قائم حتى الآن.

''وقد أعيد إحياء الألعاب الأولمبية في عام ١٨٩٦ بهدف المساهمة في تهيئة مستقبل يعمه السلام أمام البشر بغرس القيم التربوية للرياضة. وتجمع الحركة الأولمبية تحت مظلتها الشباب من شتى أرجاء العالم في احتفال رياضي عظيم يوطد دعائم السلام والصداقة والتضامن والمنافسة الشريفة.

''ومنذ عام ١٩٩٣، تزايد التأييد بصورة مطردة للهدنة الأولمبية في الجمعية العامة، الذي تتوج بالقرار الذي قدم بالإجماع في العام الماضي، وهو أمر لم يسبق له مثيل. وفي هذه الأوقات الحافلة بالاضطراب، تبدي الدول الأعضاء ثقتها في المثل التي تجسدها الهدنة الأولمبية.

''وفي هذا العام، تسلمت الأمم المتحدة لأول مرة في تاريخها الشعلة الأولمبية في مقرها، بعد أن طافت حول العالم وقطعت في طريقها ٢٦ بلدا و ٣٤ مدينة تمثل قارات العالم الخمس جميعها. وحملت رسالة مفعمة بالأمل تبشر بعالم براء من الكراهية والحروب، عالم تنهض فيه العلاقات بين الشعوب والأمم على مثل السلام وحسن النوايا والاحترام المتبادل.

''ومراعاة الهدنة الأولمبية معناها إقامة جسور اتصالات بين الخصوم، والسماح لشباب العالم بالمشاركة السلمية في الألعاب الأولمبية، وتهيئة البنية التحتية اللازمة لاستمرار الحوار، وتجديد الأمل في المصالحة أثناء الألعاب وعلى مدار فترة الأربع سنوات الفاصلة بين كل دورة وأخرى على السواء.

''وحينما يسود العنف وينعدم اليقين، وتتأجج نيران الحرب والصراع، ويصبح الأمن هاجسا ملحّا، علينا أن نذكر دائما أن الآليات

الدفاعية ينبغي أن تواكبها في عملها جهود دؤوب لتنشيط الحوار وتعزيز التفاهم بين الشعوب والحكومات وتشديد الالتزام بالمثل التي تدعو إليها الهدنة الأولمبية.

''إننا على ثقة من أن التدابير المناسبة التي اتخذتها اليونان، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، كفيلة بإقامة الألعاب في مناخ من السلام والأمن.

''ويحدو بي هذا إلى أن أتوجه بنداء رسمي إلى جميع الدول لكي تدلل على التزامها بالسلام في العالم بمراعاة الهدنة الأولمبية أثناء الدورة الأولمبية الثامنة والعشرين التي ستقام في أثينا. إن الحروب لن تنتهي في العالم بين عشية يوم وضحاه، ولكننا إذا نعمنا بالسلام لمدة ستة عشر يوما، فلربما، من باب الاحتمال فحسب، تمكّنا من إدامته إلى الأبد''. (A/58/863)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالنداء الرسمي الذي وجه فيما يتصل بالاحتفال بالهدنة الأولمبية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال والبند ٢٣ في مجموعه؟

تقرر ذلك.

البند ٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/58/L.67/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، بالترافق مع بنود جدول الأعمال ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ في جلساتها العامة ٤٣ إلى ٤٦.

أعطي الكلمة لممثل ماليزيا لكي يعرض مشروع القرار A/58/L.67/Rev.1.

السيد رستام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع قرار في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال، عنوانه ''إعادة تأكيد الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي''، وارد في الوثيقة A/58/L.67/Rev.1، المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

إن التطورات الجارية في الشؤون العالمية في الأعوام الأخيرة طرحت، وما زالت تطرح، شواغل جدية حيال سيادة الأمم المتحدة وصلاحيتها في العملية المتعددة الأطراف لصنع القرار. وتثير عواقب تلك الظروف، في جملة أمور، تعبيرات عن القلق البالغ من بعض البلدان حيال التدهور التدريجي وإضعاف دور الأمم المتحدة بوصفها المحاور الأساسي في التصدي للتحديات العالمية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي الوفاء بمسؤولياتها كما هو متوخى في الميثاق.

وقد أكد ذلك الإضعاف لدور الأمم المتحدة والحاجة إلى استعادة وتعزيز موقع المنظمة في النظام المتعدد الأطراف تقريبا جميع القادة الذين خاطبوا المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وما فتئ التصور العام لتدهور دور الأمم المتحدة وإضعافه أيضا يردده مرارا وتكرارا الجمهور العام والمجتمع المدني ووسائط الإعلام في جميع أرجاء العالم.

وما برحت حركة عدم الانحياز مقتنعة بأن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لا تزال ذات سلطة عليا وصالحة

اليوم. وفي الواقع، فإن المبادئ المؤسسة لحركة عدم الانحياز، فضلا عن مبادئ العديد من المنظمات غير الحكومية، قائمة بشكل أساسي على فرضية المقاصد والمبادئ ذاتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أثبتت هذه المبادئ أنها الأداة ومدونة السلوك الأكثر عالمية وفعالية في التصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. وبالتالي فإن حركة عدم الانحياز تؤمن بأن من واجب الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية وصانعة القرار للأمم المتحدة، أن تؤكد من جديد على هذه العناصر الشاملة في مواجهة الحالة الراهنة للشؤون العالمية.

ويتضمن مشروع القرار خمس فقرات في ديباجته و ١٤ فقرة في منطوقه. ومقصود به أن يكون مبادرة واسعة القاعدة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكي تؤكد من جديد على دعمها للدور المحوري للأمم المتحدة وعلى التزامها السياسي وتمسكها بهذا الدور في الوفاء بدور المنظمة ومسؤولياتها كما هو متوخى في الميثاق. وهو أساسا يطالب الدول الأعضاء بجملة أمور منها أن تحترم بشكل كامل مبادئ الميثاق والقانون الدولي وأن تمتثل لها وأن تراعيها وأن تؤكد من جديد على التزامها بالنهج المتعدد الأطراف وأن تعرب عن تأييدها لتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وتتطرق فقرات الديباجة للمسائل الأساسية المحورية للأمم المتحدة وللعديد من البنود المدرجة في جدول أعمالها، بما في ذلك التعاون الدولي من أجل التنمية والحق في تقرير المصير ونزع السلاح وحقوق الإنسان والإرهاب. ولا بد أن أعترف بأن تلك ليست قائمة شاملة بالمسائل التي تجابه المجتمع الدولي في جهودنا لإرساء السلام والأمن وإنشاء عالم مزدهر للجميع. إنها مجرد انعكاس للعديد من المسائل الأساسية التي لا بد أن يتصدى لها المجتمع الدولي بشكل جماعي، مع اضطلاع الأمم المتحدة بالدور المحوري وتوفيرها لمجال عمل يكفل معاملة متكافئة لكل الدول، الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، على أساس مبدأ المساواة في السيادة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وفي وجه التحديات الخطيرة التي تجابه هذه المنظمة، فإن حركة عدم الانحياز تؤمن إيمانا شديدا بأن الوقت مناسب لكي تؤكد الدول الأعضاء من جديد على دعمها القاطع للأمم المتحدة، بالتعهد بالمراعاة الكاملة للميثاق واحترام المبادئ والمقاصد الواردة فيه. ونيتنا الصادقة هي أن يوفر مشروع القرار ذاك، حالما يجري اعتماده، منهاجا سياسيا قويا والتزاما يمهد الطريق نحو تيسير جميع الجهود الرامية إلى النهوض بدور هذه المنظمة الدولية الأكثر عالمية في صون السلام والأمن وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

وكمحاولة لتيسير توافق في الآراء والإقلال إلى أدنى حد من الاختلافات بشأن النص، فإن العديد من الفقرات والأفكار المحورية الواردة في مشروع القرار قد استوحيت أو استخرجت من الميثاق والقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة التي اتخذت بتوافق الآراء والإعلانات الهامة. ومقصود بالأفكار المقترحة في النص أن تضيف قيمة إلى لُب مشروع القرار وهي مقتصرة على سياقه. وإضافة إلى ذلك، فقد امتنع مقدمو مشروع القرار بحرص عن أن يدخلوا على النص تفاصيل أو خصائص فيما يتعلق بعدة مسائل. وهذا يبين رغبتنا في الاستجابة للدعوة إلى صياغة قرارات قصيرة وجيزة في الجمعية العامة، تمشيا مع روح تنشيط هذه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة.

ويود مقدمو مشروع القرار أن يعربوا عن أصدق تقديرهم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على آرائها وتعليقاتها واقتراحاتها أثناء عملية صياغة القرار. ويحدونا أمل قوي أن يتحول مشروع القرار، بعد اعتماده من الجمعية العامة، إلى أداة إضافية لتعزيز تصميمنا الجماعي وجهودنا

الرامية إلى تجديد وتنشيط الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق أهدافها ومقاصدها، وخاصة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

لقد بذلت حركة عدم الانحياز جهودا جدية وأظهرت قدرا عاليا من المرونة بغية ضمان اعتماد هذا النص بتوافق الآراء. وعقدت الحركة العديد من المشاورات غير الرسمية المفتوحة و ''الاجتماعات غير الرسمية'' خلال الشهرين الماضيين مع شركائنا في المفاوضات. والواقع أن هذه المشاورات مكنتنا من تحسين مضمون النص. ونحن ممتنون للإسهامات والاقتراحات والآراء التي أعرب عنها شركاؤنا في المفاوضات. وقد أدخل العديد منها في نص مشروع القرار المعروض علينا. ومع ذلك، فإننا نعترف بأنه سيكون من المستحيل تقريبا أن يعبِّر مشروع القرار عن شواغل الجميع وأن يفي بمصالح الجميع. إننا نشعر بالارتياح لأن النص المعروض الآن على الجمعية ناجم عن عملية تفاوضية مكثفة جدا ويحمل بصمات كل من حركة عدم الانحياز وشركائنا في المفاوضات. ويحدونا أمل قوي أن يلقى مشروع القرار أوسع دعم ممكن من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/58/L.67/Rev.1.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت، أود أن أذكِّر الوفود، بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تورو خيمينيس (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): لقد درست جمهورية فنزويلا بعناية مشروع القرار قيد النظر، الذي نحن من مقدميه. ونؤمن بأنه يبرز المبادئ والمقاصد التي تدعم وتوجه تطور حركة عدم الانحياز، التي نحن عضو فيها. ومن ذلك المنطلق فإنه يحظى بتأييدنا التام. بيد أننا نود أن نشير إلى جانب محدد من سياق مشروع القرار – وهو جانب يقتضي اهتماما خاصا. فالفقرة ٤ تشير إلى التغييرات التي نأمل أن نجريها في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق القانوني والسياسي، فإن وفدي يؤمن بأننا لا يجوز أن نتنازل عن مبادئنا؛ ولا يمكن المساومة في ذلك الصدد.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإن الوثيقة تتخذ موقفا قطعيا بشأن المبادئ المتعلقة بتعزيز الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لنزع السلاح العام الكامل.

وحيث تشير الفقرة ٤ إلى إصلاح مجلس الأمن، فإن الصياغة المستخدمة صياغة يمكن أن تكون محل تفسيرات مختلفة. ولذلك السبب، فإننا نؤمن – ونؤكد من جديد هنا – أنه، لكي نبقى ثابتين على مبادئنا، لا بد أن نضمن أن مثل ذلك الإصلاح يحدث تغييرا شاملا وهيكليا في مجلس الأمن، بما في ذلك، بالضرورة، إلغاء حق النقض. ذلك هو تفسيرنا للفقرة. وفي هذا الصدد، فإننا إنما نكرر فقط ما ذكره رئيسنا في مؤتمر قمة الألفية: ألا وهو أن إلغاء حق النقض يشكل شرطا ضروريا للشروع في عملية لإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): لا يوجد بلد أكثر التزاما من كندا بالمحافظة على الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الشؤون العالمية، ونحن نرحب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وقدراتها.

وللأسف، فإن مشروع القرار المعروض علينا لن يساعدنا على تحقيق ذلك الهدف رغم أنه جاء على ذكره. فهو يذهب إلى أبعد من مجرد تجديد التزامنا بمُثُل ومقاصد الأمم المتحدة: إنه يفسر تلك المُثُل والمقاصد ويتجاهل

عناصر ترى كندا أنها ضرورية لتحقيق التوازن الكافي في النص بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

ولعل المراحل التي مرّ بها مشروع القرار كانت مسؤولة جزئيا عن إصدار وثيقة لا تحظى برؤيا متشاطرة تماما. والمؤسف أن مشروع القرار لم يجر تعميمه على أعضاء الأمم المتحدة كافة إلا في منتصف أيار/مايو، وأنه لم تجر المشاورات اللازمة لتحقيق توافق في الآراء نراه حاسم الأهمية بالنسبة إلى فعالية القرار.

من حيث المضمون، جرت عدة تغييرات حبذتها حكومة بلدي، من قبيل الترحيب بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وتتضمن إشارات إلى إبادة الأجناس والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. فبالنسبة إلى تلك التغييرات وغيرها، نود أن نتوجه بالشكر إلى مقدمي مشروع القرار، ولا سيما وفد ماليزيا الذي بذل جهودا حثيثة لتقريب الأطراف من تحقيق توافق في الآراء بينها.

لكن المؤسف أن آراء كندا حول بعض المسائل الهامة — خاصة انعدام التوازن في النص عموما — لم تؤخذ في عين الاعتبار على النحو الكافي لتمكيننا من التصويت لصالح مشروع القرار. فعلى سبيل المثال، في سياق مشروع قرار عن دور الأمم المتحدة في ما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي، لا يسعنا أن نوافق على إعلاء شأن مبدأي السيادة وعدم التدخل بشكل صريح من دون تحديد المسؤوليات التي ينطوي عليها هذان المبدآن. والدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية شعوبها من التهديدات لأمنها الجسدي. ونعتقد أنه عندما تفشل في تحقيق ذلك، فإن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. وهذا الدرس هو أحد أهم دروس العقد الماضي، ونؤمن بأنه يتعين الإفصاح عنه بوضوح في مشروع قرار من قبيل مشروع القرار المعروض علينا.

وترى كندا أن مشروع القرار هذا انتقائي في ما يتعلق بالتزاماتنا المشتركة، ونتيجة لعدم وضع النصوص المقتبسة من الوثائق في سياقها الصحيح، فإن معناها يصبح عرضة للتشويه. وهذا بدوره يمكنه أن يقوض أعمال الجمعية العامة أو أن يعقدها على الأقل إزاء مسائل رئيسية مرتبطة بالحقائق الجديدة للبيئة الدولية، ويمكنه أن يسهم في أن تنظر الأمم المتحدة إلى العالم من خلال منظار بائد ومشوَّه. وهذه مجازفة لسنا على استعداد لتقبلها.

وختاما، تنوِّه كندا وترحب بالضمانات التي كررها مقدمو مشروع القرار هذا الذي لا يقصد منه بأي حال من الأحوال إجهاض و/أو عرقلة خيارات إصلاح بنياننا المتعدد الأطراف، من قبيل الخيارات التي قد تنبثق من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، أو من الحدث الخاص المتوقع جدا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونحن ممتنون لمقدمي مشروع القرار على ضماناتهم حيث أن هذه المسألة بالغة الأهمية لحكومة بلدي.

لتلك الأسباب، تأسف كندا لأن لا خيار لها سوى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.67/Rev.1، المعنون ”إعادة تأكيد الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي“.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بربادوس، بيلاروس، بوتان،

بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اعتُمد مشروع القرار *A/58/L.67/Rev.1* بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٤٧ عضوا عن التصويت (القرار ٣١٧/٥٨).

[بعد ذلك، أبلغت وفود بنغلاديش وبوتسوانا وبوركينا فاسو الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم على القرار المتخذ للتو. واسمحوا لي أن أذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق لكل منها، وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد ستوفر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن القرار الذي نظرنا فيه اليوم. تعتقد الولايات المتحدة أن هذا القرار جاء قبل أوانه، حيث أنه يحاول معالجة مسألة ينظر فيها حاليا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ويمكن لمداولات الجمعية العامة عن المسائل التي يتناولها مشروع القرار هذا أن تستفيد من النظر في التوصيات التي يتوقع أن يصدرها الفريق الرفيع المستوى في ١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

إن القرار لا يعالج على نحو كاف عدة مسائل هي محل اهتمام خاص للولايات المتحدة.

أولا، يعيد القرار التأكيد على بعض مبادئ القانون الدولي دون سواها، الأمر الذي يجعل النص ناقصا. كذلك، أن التضمين الجزئي لإشارات خارج سياقها يعطيها معنى مختلفا عن الإطار المتوازن بعناية للإعلانات أو القرارات التي اتخذت منها.

وثانيا، في إشارته إلى التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل، فإن هذا القرار يقصّر في تناول مسألة الانتشار على نحو مناسب، ليس انتشار الأسلحة النووية فحسب، وإنما أيضا الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها. ولكنّا رحبنا بنص في القرار لو اعترف اعترافا واضحا بالنهج حيال مسائل الانتشار، وهو نهج تم إرساؤه باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالإجماع، أي القرار الملزم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وثالثا، يخطئ القرار في تصوير دور الأمم المتحدة في إدارة النظام الاقتصادي الدولي. وما فتئت الولايات المتحدة تقول منذ أمد بعيد إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد ليست ممكنة إلا إذا تحمَّل ذلك البلد المسؤولية الرئيسية عن ذلك.

لقد عرضت الولايات المتحدة نصا بديلا بشأن هذه المسائل التي تثير القلق. وسعت إلى الأخذ بمقترحاتنا. ونأسف لأن مقدمي هذا القرار لم يتمكنوا من الأخذ بمقترحاتنا، فاضطررنا إلى التصويت ضد هذا القرار.

السيد هامبرغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضويته بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والبلدان الممكن ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان رابطة التجارة الأوروبية الحرة أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

بداية، أود أن أؤكد مجددا التزام الاتحاد الأوروبي الكامل بنظام فعَّال متعدد الأطراف تكمن في صميمه أمم متحدة قوية. إن تعددية الأطراف الفعالة هي دعامة من الدعامتين اللتين تقوم عليهما استراتيجية الأمن للاتحاد الأوروبي التي اعتمدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ رؤساء دولنا أو حكوماتنا. والإطار الأساسي للعلاقات الدولية هو ميثاق الأمم المتحدة. وزيادة تعزيز الأمم المتحدة وتجهيزها كي تتحمل مسؤولياتها وتتحمل بفعالية تشكل أولوية أوروبية.

إن الدور الرئيسي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وتوطيد التعاون الدولي مصدر اهتمام لنا جميعا. وتعزيز ذلك الدور هدف نتشاطره ومسؤولية مشتركة. وينبغي أن تبنى القرارات في هذا المجال على المصالح المشتركة، أكثر من أي شيء آخر، وأن تعرب عن نهج مشترك. ولذلك نأسف أشد الأسف لأنه تعين علينا أن نمتنع عن التصويت على القرار الذي اتخذناه قبل وقت قصير نظرا لغياب هذا النهج.

ويعود امتناعنا عن التصويت إلى ثلاثة أسباب تتعلق بالتوقيت والعملية والمضمون.

أولا، فيما يتعلق بالتوقيت، ومثلما أشار إليه الاتحاد الأوروبي منذ البداية، نعتقد أن القرار الحالي جاء قبل أوانه. ونحن نفهم أن مقدمي القرار أرادوا قبل كل شيء تلبية الشواغل المتعلقة بالأحداث السياسية الأخيرة وعواقبها على النظام المتعدد الأطراف. وهذه الشواغل يتشاطرها كثيرون. وتتعين بالفعل تلبيتها. ومثلما قال الأمين العام في بيانه الاستهلالي أمام الجمعية العامة في بداية هذه الدورة، (انظر A/58/PV.7)، سيتعين علينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كان

الإطار الذي أنشأناه في عام ١٩٤٥ لا يزال يفي بالمهام المنوطة به، أو ما إذا كان من الضروري إدخال تعديلات جذرية عليه. وأضاف أنه أثناء فعلنا ذلك، ينبغي ألا نتحاشى الأسئلة عن ملاءمة وفعالية القواعد والأدوات المتوافرة لدينا.

إن مناقشة هذه المواضيع الجادة جدا لم تبدأ إلا مؤخرا جدا. ونتوقع مدخلات مهمة من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي أنشأه الأمين العام لكي ينظر بالضبط في هذه المواضيع وفي مواضيع أخرى. وهذا لا يعني بوسعنا أن نسترخي وننتظر تقرير الفريق وتوصيات الأمين العام التي تستند إليه. بل على النقيض من ذلك، علينا التزام بالمشاركة والإسهام بأكبر قدر تتيحه لنا قدراتنا. وسيتعين علينا جميعا أن نسهم في المناقشات استعدادا للاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠٠٥، لاستعراض تنفيذ إعلان الألفية وأهداف التنمية للألفية ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية واتخاذ قرارات بشأن ذلك. واتخاذ قرار الآن من دون أن يتضمن نتائج تلك المناقشة أمر، في رأينا، سابق لأوانه.

ثانيا، فيما يتعلق بالعملية، فبالرغم من شكوكنا إزاء توقيت القرار، شارك الاتحاد الأوروبي مشاركة نشطة وبناءة في المشاورات غير الرسمية. ونود أن نشكر بعثة ماليزيا، وخاصة السفير محمد رضي عبد الرحمن،، على الوقت والجهد المستثمرين في الاجتماعات غير الرسمية. ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا للتعديلات التي قبلت، ومن خلالها أصبح جزء من النص أكثر توازنا.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا إلا أن نأسف لأنه لم تسنح فرصة لإجراء مفاوضات فعلية ومتعلقة بالنص. ففي المفاوضات الحقيقية، قد تجد الوفود أنه، على الرغم من أن تتفاوت مواقفها المعلنة، فالمصالح التي تقف وراء تلك المواقف لا يتعين بالضرورة أن تكون حصرية بصورة متبادلة وأنه في نهاية المطاف، من الممكن التوصل إلى نتائج مرضية. وفي رأينا، هذه فرصة فاتتنا.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالمضمون، ومثلما قلت، نقدر بعض التغييرات التي أدخلت على النص، من قبيل الإقرار بعمل فريق الخبراء وإدخال إشارة إلى منع الإبادة الجماعية وإنهائها. ومع ذلك، ظلت بعض أكثر المشاكل الأساسية موجودة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، مما أسهم في قرارانا بالامتناع عن التصويت. واسمحوا لي أن أذكر، أهم أربعة منها.

أولا، بإعادة تأكيد وإبراز بعض المبادئ من دون ذكر البعض الآخر، يتضمن النص بعض أوجه عدم التوازن. فعلى سبيل المثال، تم التشديد على مبادئ المساواة في السيادة، والسلامة الإقليمية واستقلال الأمم السياسي. إن الاتحاد الأوروبي يعترف بتلك المبادئ ويقبلها. ولكن، هناك وجه آخر لذلك، وهو مسؤولية الدول تجاه سكانها. ونحن نشعر أنه كان من الممكن بل كان ينبغي أن يعرب النص، بما فيه الكفاية.

ثانيا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن الحوار البناء وسيلة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولكنه ليس الوسيلة الوحيدة، مثلما يبدو أن النص يعني ضمنا.

ثالثا، فيما يتعلق باستخدام القوة وتدابير أخرى، يتضمن الميثاق أحكاما تسمح باستخدام القوة وممارسة الضغط والقسر في ظل ظروف معينة. وتلك الظروف واردة في الفصل السابع، وخاصة في المادة ٥١. ومن دون الإشارة إلى تلك الأحكام، نرى أن النص غير كامل.

رابعا وأخيرا، يرى الاتحاد الأوروبي أن النص بصيغته المعتمدة يظل غير متوازن – وأنا أشير هنا إلى الفقرة ١٢ من المنطوق – التي تركز أكثر ما تركز على نزع السلاح

النووي؛ ولم يذكر عدم الانتشار إلا عرضا، من دون إشارة واضحة إلى قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ومرة أخرى، يشعر الاتحاد الأوروبي بأسف وحتى بإحباط حيال أنه تعين عليه أن يمتنع عن التصويت على قرار يتناول مسألة بهذه الأهمية. ومع ذلك، فالاتحاد الأوروبي ملتزم تماما بمواصلة بذل جهودنا المشتركة من أجل بناء أمم متحدة يمكنها أن تتعامل بقدر أكبر من الفعالية مع السلام والأمن والتنمية، الأمر الذي يعزز بالفعل الدور الرئيسي للأمم المتحدة في القضايا ذات الاهتمام المشترك والعالمي.

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بمبادرة حركة عدم الانحياز، التي اقترحت مشروع القرار الذي اعتمد بوصفه القرار ٣١٧/٥٨، وأيضا بالدور التنسيقي للوفد الماليزي.

وتتشاطر اليابان الرأي بأنه في هذا العالم الذي يزداد عولمة وتكافلا، من الأهمية لنا بمكان، نحن الدول الأعضاء، أن نواصل بذل جهودنا من أجل تعزيز أطر التعاون المتعددة الأطراف. وترى اليابان أن الأمم المتحدة، بعضويتها العالمية وولايتها الواسعة النطاق، ينبغي أن تواصل تأدية دورها الفريد، الذي لا يمكن لأي منظمة أخرى أن تؤديه.

ومع ذلك، ومع مراعاة طابع هذا القرار والهدف المتوقع منه تحقيقه، نؤمن إيمانا قويا بأنه كان ينبغي بذل جهود إضافية لاتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء. ولقد امتنعت اليابان عن التصويت على هذا القرار لأننا لا نعتقد أنه بذلت جميع الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء. ونحن نأسف لأنه أجرى تصويت بشأن هذه القضية، الأمر الذي قد يوفر الانطباع لدى العالم الخارجي بأننا نحن الدول الأعضاء منقسمون فيما يتعلق بإعادة تأكيد الدور الرئيسي للأمم المتحدة.

السيد غوميز روبليدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أيدت المكسيك اعتماد مشروع القرار A/58/L.67/Rev.1، الذي عرضته ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، لأننا نشاطر تماما أهدافه: التأكيد مجددا على التزام الدول الأعضاء بتعزيز تعددية الأطراف وبالدور الرئيسي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وفي تعزيز التنمية.

ولقد شارك وفد المكسيك، شأنه شأن وفود بلاد أخرى، في المشاورات بشأن مشروع القرار، وسنستخدم جميع السبل المتوافرة لدينا من أجل الاستمرار في التعاون مع حركة عدم الانحياز بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك من قبيل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مكافحة الإرهاب. ومن الواضح أننا كنا نود تخصيص قدر أكبر من الوقت للمشاورات وإتاحة فرصة إضافية من أجل التوصل إلى مشروع قرار كان يمكن اعتماده بتوافق الآراء.

وفي ذلك الصدد، ووفقا للقرار ١٨٧/٥٨، المتخذ بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تؤكد المكسيك مجددا إدانتها القاطعة لجميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن من مرتكبها ومكان اقترافها، ودوافعها، بوصفها أعمالا إجرامية لا مبرر لها، ونعرب عن التزامنا بالتعاون الدولي من أجل منع هذه الآفة ومكافحتها، مع إدراكنا أن جميع التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب يجب أن تتفق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان، واللاجئين وفي ظل القانون الإنساني الدولي.

وبالتالي، فإن تفسير المكسيك للإشارة إلى القانون الدولي الواردة في الفقرة ١١ من القرار ٣١٧/٥٨ هي أنها تتضمن بجلاء جميع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

وتثق المكسيك بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير القرار على أنه يصدر حكما مسبقا على الإصلاحات التي نحتاج إليها بشدة إذا كان لمنظمتنا أن تتمكن بالفعل من التعامل مع التهديدات القديمة والجديدة التي تعرض للخطر صون السلم والأمن الدوليين. وأحد هذه التهديدات هو الافتقار إلى نظام كفء بالفعل للأمن الجماعي. وفي هذا الصدد، تتطلع المكسيك إلى الحصول على تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي عينه الأمين العام وتؤكد مجددا التزامها بالاعتماد الضروري لنهج جديدة للتعامل مع الحقائق الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي بأسره.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الاتحاد الروسي مؤيدا مشروع القرار A/58/L.67/Rev.1، الذي عرضته ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونعتقد أنه مبادرة مهمة صوب التعزيز الإضافي لمبدأ تعددية الأطراف في الشؤون الدولية. غير أننا لا نعتبر صياغة الفقرة ١٢ المتعلقة بمسألة نزع السلاح النووي صياغة مقبولة تماما؛ ولا نعتقد أنها متوازنة على نحو ملائم.

وموقف روسيا من هذه القضية معروف جيدا وقد ذكر مرارا داخل الأمم المتحدة. إن عملية نزع السلاح، التي يعتبر نزع السلاح النووي جزءا منها، يجب أن تكون شاملة ويجب متابعتها على أساس المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بالاقتران بتعزيز الأمن والاستقرار في العالم بأسره. والجهود المبذولة لكفالة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها ذات أهمية خاصة. غير أن التأكيد الواضح في القرار على الدور المحوري للأمم المتحدة في كفالة السلم والأمن الدوليين وتطوير التعاون فيما بين الدول مهم أيضا. وبموجب الميثاق، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الكبرى عن كفالة السلم والأمن الدوليين. والاتحاد الروسي، من جانبه، سيواصل بنشاط رعاية التعزيز الإضافي لفعالية أنشطة مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها في ذلك المجال المهم.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت على القرار الذي اعتمدناه قبل قليل.

وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٩ من جدول الأعمال.

البند ٦١ من جدول الأعمال

تعدد اللغات

رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (A/58/862)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية التي عقدت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أدرجت هذا البند في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين. وفيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية الآن رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة.

بهذه الرسالة يبلغني الممثل الدائم لفرنسا ، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية باعتزام طلب إدراج هذا البند كبند إضافي في جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، طبقا للمادة ١٤ من نظامها الداخلي، مع الفهم بأن هذا الطلب لإدراج البند، يجب ألا يفسر على أنه رجوع عما درج عليه من النظر فيه مرة كل سنتين وأن أي قرار سيُعتمد بشأن هذا البند في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة سيشير صراحة إلى الدورة الحادية والستين.

ومع مراعاة التفهم الوارد في الرسالة، هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تؤجل النظر في هذا البند وأن تدرجه في مشروع جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبهذا نختتم نظرنا في البند ٦١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.